المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة. تعد التنمية المستدامة عملية ديناميكية مستمرة وفي كافة الاتجاهات، فهي عملية مستمرة لتطوير الهياكل الاجتماعية والاقتصادية وتعديل الأدوار وتحريك الإمكانيات المتوفرة حيث تخدم الأجيال الحاضرة دون هضم حقوق الأجيال القادمة. وقد عرّف التقرير الصادر عن اللجنة الحكومية التي شكلتها الأمم المتحدة التنمية في أواسط الثمانينات من القرن الماضي المستدامة بأنها "التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تُعرّض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". وعرفت التنمية المستدامة من قبل ادوارد بإبر (Barbier Edward) وهو أول من استخدم تعبير التنمية المستدامة: "بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الأضرار والإساءة البيئة. وفي الواقع ان التنمية المستدامة تستند في فلسفتها على استمرار كينونة الحياة للإنسان والنبات والحيوان على حد سواء وذلك من خلال ديناميكية تعتمد التوازن في هذا الكون. وهو توازن رباني في حقيقته. المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة إلى التوفيق بين أبعاد أربع هي: التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية. الفرع الأول: البعد الاقتصادي ويتعلق بإنتاج ما يغطي جميع حاجيات الإنسان الأساسية ويحسن رفاهيته ومستوى عيشه، وهذا يستدعي تطوير القدرات الإنتاجية والتقنيات المتاحة عبر دعم البحث العلمي وتحفيز المقاولات على الاستثمار، وتبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة من أجل مضاعفة الإنتاجية. إنَّ التنمية المستدامة في الدول الغنية تعني أجراء تخفيضات في مستويات الاستهلاك المدد للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عن طريق تحسين كفاءة استخدام الطاقة وأحداث تغير في أنماط الاستهلاك للموارد. أما في الدول النامية فالتنمية المستدامة تعني استخدام الموارد بهدف تحسين مستويات المعيشة والتقليل من الفقر الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتدهور البيئة والنمو السكاني السريع، والتقليل ما التفاوت الطبقي بين السكَّان، واستخدام الموارد الطبيعية بشكل عقلاني. الفرع الثاني: البعد الاجتماعي ويكون بضمان نمو مُدمِج عبر توزيع عادل للثروة وللموارد ومنظومة ضريبية عادلة، وإرساء نظام حماية اجتماعية يوفر الحق لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز في الحصول على الخدمات الصحية وتأمينهم ضد أخطار الحياة، وتعزيز التنمية في المناطق الرِّيفية للحد من الهجرة للمدن، والابتعاد عن شبح التنمية المشوَّهة. الفرع الثالث: البعد البيئي: وذلك بالعمل على الحد من الآثار الضارة للأنشطة الإنتاجية على البيئة والاستهلاك الرشيد للموارد غير المتجددة، والسعي إلى تطوير استعمال مصادر الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المخلفات. فالتنمية المستدامة تعني في هذا المجال: حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية، والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المالية، وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات التي تلوث المياه السطحية والجوفية، والاستغلال الجائر للغابات ومصايد الأسماك بمستويات غير مستدامة. الفرع الرابع: البعد التكنولوجي ويعني ذلك التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ في المرافق الصناعية، لأنه كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض. ففي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية فان النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع لرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. إنَّ التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة الحرارة على سطح الأرض. ومن خلال استعراض البحث لمفهوم وأبعاد التنمية المستدامة يتبين الصلة الكبيرة بينها وبين الاستثمار الاجنبي المباشر، فالمستثمر الاجنبي همُّه الوحيد الحصول على قدر اكبر من الأرباح، دون النظر إلى الجوانب الأخرى، لذلك يجب على الدولة المستضيفة للاستثمارات الأجنبية أن تكون على قدر وعي أكبر ودون التفريط بمكتسباتها وتدمير بيئتها ونهب مواردها. المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الإنعاش الإقتصادي لتبيان مجهودات الجزائر في مجال التنمية سيتم توضيح برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2005، ثم البرنامج التكميل لدعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009، إضافة إلى البرنامج الخماسي 2010-2014. وهذا من خلال الاعتماد على أهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة سالفة الذكر. الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 لقد كان محور برنامج الانعاش الاقتصادي الذي إمتد من سنة 2001 إلى غاية 2004 حول النشاطات الموجهة لدعم المؤسسات الانتاجية ودعم الأنشطة الزراعية وتحسينالمستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية. ويمكن إستعراض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات كما يلي: 8 أولا: الفلاحة: يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ويتمحور حول البرامج المرتبطة بـ: تكثيف الانتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية؛ إعادة تحويل أنظمة الانتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف والتصحر؛ حماية الأحواض والمصبات وتوسيع مناصب الشغل في الريف؛ حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين

Summarized by © lakhasly.com

العرض من العلف؛ مكافحة الفقر والتهميش ومعالجة ديون الفلاحين؛ وقد تم تخصيص مبلغ يفوق 65 مليار دينار جزائري لاحتواء هذا البرنامج. ثانيا: الصيد والموارد المائية لم يحض هذا القطاع بالعناية اللازمة رغم طول الشريط الساحلي الجزائري الذي يفوق 1200 كلم مطلة على البحر، إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات؛ دعم نشاطات المتعاملين وإدخال تحفيزات جبائية وجمركية تضمنها قانون المالية لسنة 2001؛ معالجة ديون المهنيين المتعاقدين المستفيدين من مشاريع والتي قدرت بـ 0. 2 مليار دينار جزائري. لقد كان الهدف من تحقيق تنمية محلية هو الاستجابة لحاجيات المواطنين وتحسين نوعية الإطار المعيشي، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قارب 115 مليار دينار، إنجاز مشاريع البنى التحتية المرتبطة بالطرق والمياه والاتصالات؛ إنجاز مشاريع تنموية على صعيد المجموعات الإقليمية. رابعا: التشغيل والحماية الاجتماعية: خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دينار جزائري، حيث سمح هذا البرنامج بتجسيد 700. 000 منصب شغل دائم، كما تم تخصيص أزيد من 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة، إضافة إلى إصدار تشريعات ترمي إلى تأطير سوق العمل. خامسا: تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي: من أجل التهيئة العمرانية وإعادة إحياء الفضاءات الريفية والهضاب العليا والواحات ومن أجل تحسين إطار معيشة سكان المناطق الحضرية التي تتميز بالفقر والعزلة فإنه تم تخصيص غلاف مالي يفوق 210 مليار دينار جزائري، والذي يتوزع بين البنى التحتية للموارد المائية والسكك الحديدية والأشغال العمومية وحماية الفضاءات الساحلية ومناطق الهضاب العليا. سادسا: تنمية الموارد البشرية: قدر الغلاف المالي المخصص لتنمية الموارد البشرية بـ 90 مليار دينار جزائري والذي خصص لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة والرياضة والثقافة. إستثمار إجمالي لحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دينار جزائري؛ نمو مستمر يساوي في المتوسط 3. 8% طوال السنوات الخمسة، ووصل إلى مستوى 6. 8% في سنة 2003؛ تراجع في معدلات البطالة من29% سنة 2001 إلى 22 % سنة 2005؛ إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وتسليم الآلاف من المنشآت الجاهزة؛ إنخفاض المديونية الخارجية للجزائر من 31 مليار دولار سنة 2001 إلى أقل من 20 مليار دولار سنة 2005؛ تحقيق إحتياطي صرف فاق 40 مليار دولار بحلول سنة 2004. ومن أجل تغطية النقائص المسجلة في هذا البرنامج، فقد حاولت الحكومة إستدراك ذلك في البرنامج الخماسي الموالي والمتمثل في البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي. الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2005-2009 لقد كان تركيز الحكومة في هذا البرنامج هو مواصلة الجهود لإعادة بناء الاقتصاد الوطني والانفتاح على الاقتصاد العالمي. أولا: تحسين إطار الاستثمار وترقيته وهذا من خلال التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوربيوالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، حيث تجسد ذلك في مراجعة قانون الاستثمارات وتفعيل دور الوكالة الوطنيةلتطوير الاستثمار ولجان مساعدة مشاريع الاستثمار والانطلاق الفعلي لما يعرف بـ' الشباك الوحيد' لصالح المستثمر للقضاء على الجانب البيروقراطي. ثانيا: تسوية مسألة العقار: حيث تم استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني واستكمال مخططات التهيئة العمرانية عبر الوطن، وذلك بغرض زيادة العرض من الأراضي المخصصة للاستثمار، وكذا وضع التشريعات اللازمة التي تؤسس لنظام الامتياز في مجال العقار الفلاحي. ثالثا: مكافحة الاقتصاد غير الرسمي: من أجل تطوير الاستثمار دأبت الحكومة على وضع القوانين اللازمة لمكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي أصبح معرقلا للاستثمار. رابعا: عصرنة المنظومة المالية: من أجل مسايرة الإصلاحات الاقتصادية فإنه كان لزاما عصرنة النظام المصرفي والذي يهدف في الأساس إلى ما يلي: تحسين إدارة البنوك وشركات التأمين واستكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع؛ تعزيز سوق رؤوس الأموال وتطوير القطاع المالي من خلال إقامة صندوق القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناديق الاستثمارات الأخرى؛ تحسين أداء الموارد البشرية في القطاع المالي وإنعاش البورصة وتطويرها. خامسا: تثمين الثروات الوطنية وتطويرها: وذلك من خلال القيام باستكمال الترتيبات التنظيمية والتشريعية لجلب الاستثمار الوطني الخاص وكذا المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو القيام بإبرام عقود شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم وأنشطة إنتاج الطاقات المتجددة. سادسا: النهوض بقطاع السياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري: باعتبار أن هذه القطاعات تساهم بشكل كبير في استحداث مناصب شغل فإن الحكومة قامت بعدة تدابير للنهوض بهذا القطاع تمثلت في الآتي: تحسين جودة الخدمات وإدارة الحظيرة الفندقية ضمن الشبكات الدولية للسياحة؛ تشجيع الاستثمار في الفندقة من أجل تأهيل القدرات والمواقع والمسالك السياحية الوطنية على مستوى الشواطئ والصحراء والسياحة الحموية؛ ترقية وتأطير وكالات الأسفار السياحية بما يساهم في ترقية المنتوج السياحي الوطني في الخارج؛ تنمية الصناعات التقليدية التي تشمل العديد من آليات التأطير والدعم من أجل مصاحبة الانطلاق الفعلي للنشاط السياحي؛ دعم تكوين الشباب من مهن الصيد البحري بالموازاة مع تأطير هذه

Summarized by © lakhasly.com

المهنة؛ تشجيع الاستثمار في ميادين دعم الصيد البحري ومواصلة دعم رصد القروض لاستحداث الأنشطة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين. سابعا: دفع التحدي في مجال الموارد المائية: بالنظر لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية فقد سارعت الحكومة إلى وضع برامج للنهوض بهذا القطاع ترمي في مجملها إلى تحقيق ما يلي: حشد الموارد المائية من خلال بناء السدود وتطوير برنامج حفر الآبار؛ مباشرة برنامج وطني لإنجاز أزيد من 33 محطة تصفية للمياه المسترجعة تستعمل في قطاع الري؛ إنجاز محطات كبرى لتحلية المياه؛ تسيير الموارد المائية وتوزيعها بشكل عقلاني والرقابة من الكوارث المرتبطة بالمياه وإمتصاصها. ثامنا: تبني سياسات طموحة لتهيئة الإقليم: وفي هذا الإطار، تم تعزيز سياسة البنى التحتية الكبرى والأشغال العمومية قصد تحسين الظروف المعيشية والنشاط الاقتصادي لهذه المناطق، فضلا عن المشروع الضخم الخاص بالطريق السيار شرق ـ غرب الذي يفوق طوله 1200 كلم. وقد تم تسطير برامج طموحة في هذا المجال أيضا تتمثل على الخصوص في: الطريق العرضي للهضاب العليا الذي يمتد لأزيد من 1000 كلم، واستكمال الطريق العابر للصحراء؛ إنجاز مطارات جديدة وتوسيع قدرات استيعاب مطارات داخلية؛ صيانة الموانئ وتوسيعها وتحديث شبكة السكة الحديدية وإنجاز خطوط جديدة لا سيما في المناطق الحضرية. تاسعا: الحفاظ على البيئة وجعلها في خدمة التنمية المستدامة: ففي مجال تسيير النفايات الصناعية والنفايات الخاصة وكذلك التلوث، فقد حرصت الحكومة على فرض إحترام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها لإشراك الفاعلين المعنيين وترسيخ قاعدة "من يلوث يدفع". وقد تم إنشاء مناطق تهيئة متكاملة وتنمية مستدامة ومضاعفة المساحات المحمية ووضع المناطق الطبيعية المتميزة تحت حماية المواطنين وإعادة تأهيل وترقية المساحات الخضراء والحدائق وكذا الأنظمة البيئية للواحات وحدائق النخيل. وهذا المسعى يستدعي انتهاج سياسات نوعية للحفاظ على المساحات الحساسة وتثمينها، ومنها على الخصوص السواحل والجبال والسهوب. عاشرا: إطلاق برنامج مليون سكن: حيث تم برمجة بناء مليون سكن خلال الفترة 2005-2009 من أجل تلبية الطلب على السكن، السكن الريفي الموجه إلى الفئات التي تقطن بالريف والتي تمنح على شكل إعانات مالية؛ البيع بالإيجار من أجل الاستجابة بقدر أفضل لاحتياجات الشرائح الاجتماعية متوسطة الدخل؛ السكن الاجتماعي والموجه صالح الفئات المحرومة. ويتضح أن هذا البرنامج يرمي في مجمله إلى تحسين ظروف معيشة السكان خاصة في مجال السكن والتعليم والتكوين التي تمثل حصة الأسد في هذا البرنامج، إلا أنه لم يتمكن من حل مشاكل الجزائريين وإنما ساهم في تقليص التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكم طوال الأزمة التي مرت بها الجزائر والتي إستمرت عشرية كاملة من الزمن. الفرع الثالث: البرنامج الخماسي 2010-2014: كان يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق قفزة نوعية على كل الأصعدة باعتباره من أكبر الأغلفة المالية المخصصة من قبل دولة سائرة في طريق النمو، وقد خصص هذا البرنامج لتوظيف المنشآت القاعدية التي تحققت في الرامج السابقة واستعمالها في خلق الثروة ومنه خلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد. أولا: إستكمال المشاريع الكبرى الجارية: فمن أجل إتمام إنجاز المشاريع الكبرى والتي تم الانطلاق فيها في البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي فقد خصص مبلغ 9700 مليار دينار أي ما يعادل 130 مليار دولار، والذي إرتكز على قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه. ثانيا: إطلاق المشاريع الجديدة: وقد خصص مبلغ 11500 مليار دينار أي ما يعادل 156 مليار دولار وهو مبلغ ضخم كان يهدف إلى تحسين أداء وتنافسية الاقتصاد الجزائري ورفع المستوى المعيشي للفرد الجزائري ومواجهة الجبهة الاجتماعية التي عرفت زيادة معتبرة في أجول الموظفين وزيادة في عدد المتمدرسين في قطاعي التربية والتعليم العالي. تخصيص أكثر من 40% من موارد البرنامج الخماسي لتحسين التنمية البشرية، وذلك من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والموارد الطاقوية من كهرباء وغاز، إضافة إلى القطاعات الأخرى المتمثلة على الخصوص في قطاع الشبيبة والرياضة والاتصال والتضامن الوطني وقطاع المجاهدين والتي تأتي كلها كامتداد للتحسين الاجتماعي والاقتصادي الذي باشرته الجزائر منذ العقدين السابقين؛ تخصيص أزيد من 30% من موارد البرنامج الخماسي لمواصلة بناء المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية والتي تمثلت في الآتي: مواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ وذلك بتخصيص أكثر من 3100 مليار دينار. تحديث ومد شبكة السكة الحديدية وتحسين النقل الحضري وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات وهذا بتخصيص أزيد من 2800 مليار دينار. تخصيص ما يعادل 500 مليار دينار لتهيئة الإقليم. تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل، وذلك بتخصيص ما يقارب 1800 مليار دينار. دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية ودعم التنمية الصناعية بمنح القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة، وإنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعات البتروكيماوية

Summarized by © lakhasly.com

وبناء السدود؛ تشجيع المؤسسات الاقتصادية ولا سيما المنتجة منها على خلق مناصب شغل ومرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ومن جهة أخرى تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال. إلخ. المبحث الثاني: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر وآفاقها: قبل التطرق إلى التحديات التي تواجهها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة ينبغي التطرق إلى تحديات التنمية المستدامة في حد ذاتها. المطلب الأول: تحديات تجسيد التنمية المستدامة الفرع الأول: تحديات التنمية المستدامة تدخل ضمن التحديات الحاضرة للتنمية المستدامة في الجزائر ما يلي: 11 تخفيف الفقر ومحاربة البطالة ومحاربة العنف؛ نشر طرق الانتاج وإستهلاك مسؤول للطاقة لتفادي إصدارات الغاز، النفايات وتبذير المواد؛ ضمان حصول الجميع على موارد الطاقة لتحسين ظروف الحياة؛ ضمان التعليم القاعدي للجميع والتكوين العام؛ خفض المشاكل البيئية التي هي أساس الأمراض؛ تحسين الوصول إلى المياه الصالحة للشرب وتصريف المياه؛ ومن أهم التحديات الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة المنبثقة عن مؤتمر العمل الدولي المنعقد بجنيف سنة نجد مايلي: 12 تحقيق الاستدامة البيئية وتحويل رؤية توفير العمل اللائق للجميع إلى حقيقة واقعة؛ الاستثمار في البنية التحتية لإدارة المياه وفي الحماية الاجتماعية في الأرياف من شأنه أن يولد فرص العمل ويستصلح الأراضي ويزيد الإنتاجية الزراعية ويحسن المقاومة في وجه تغير المناخ؛ إعادة الهيكلة الاقتصادية والأخذ بعين الاعتبار تغير المناخ وما يثيره من تهديد للوظائف وسبل العيش؛ تدعيم أسعار الطاقة والسلع ذات الصلة بالطاقة خاصة بالنسبة للأسر الفقيرة؛ إدماج السلامة والصحية المهنيتين في سياسات التصميم والمشتريات؛ تدعيم التغيير الهيكلي المرتبط بالانتقال إلى أنماط إنتاج وإستهلاك أكثر إستدامة؛ ويمكن القول أن السياسات المتسقة التي تتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة هي السياسات الأكثر فعالية لضمان انتقال سلس وعادل يغتنم الفرص ويقلص إلى أدنى حد التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالتحديات. الفرع الثاني: التحديات التي واجهت الجزائر لتجسيد برامج التنمية المستدامة: يوجد عدة تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر يمكن توضيحها من خلال مجموعة من المؤشرات هي: معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، مؤشر الفقر، التلوث البيئي، معدل التضخم. أولا: معدل النمو الاقتصادي يشكل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو. ورغم تحسن مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أن ارتباطه بأسعار المحروقات والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، جعله متذبذب وغير كاف لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري. وبفضل الإصلاحات المتخذة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية وتحسين معدلات النمو، غير أن هذه المعدلات ترجع أساسا إلى مداخيل قطاع المحروقات. ولتحسين مستو النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ينبغي القيام بما يلي: تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي والقطاع السياحي؛ عصرنة تسيير المؤسسات لتجنب تبذير الأموال في مشاريع غير مجدية إقتصاديا؛ تطوير القطاع الخاص وجعله يساهم في التنمية الاقتصادية. اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والصيغ للحد من تفشي البطالة لا سيما في أوساط الشباب، وبالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا أنها تبقى مرتفعة . وما يلاحظ على طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشاؤها معظمها مؤقتة، بالإضافة إلى ضعف التأهيل وتمركز اليد العاملة في الإدارات على حساب قطاع الصناعة والفلاحة. ولزيادة فعالية مكافحة البطالة ينبغي وضع إستراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية: 14 وضع آليات تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل؛ وضع بنك للمعلومات حول التشغيل؛ الاهتمام بالتكوين لإمداد القطاعات التي تعتمد التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة؛ توجيه اليد العاملة نحو القطاع الفلاحي وقطاع الأشغال العمومية؛ زيادة وتيرة النمو الاقتصادي الذي يؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى التشغيل؛ ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة وسوق العمل. لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي والسياسات الانكماشية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر إلى ظهور فئات واسعة فقيرة، إنخفاض نسبة الأمية بين الكبار (أكبر من 15 سنة) من 32 % سنة 2001 إلى 23 % سنة 2005 لتصل إلىأقل من 15% سنة 2014 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية؛ نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام إنتقل من 1500 دولار سنة 2001 إلى 3000 دولار سنة 2005 ليستقر في حدود 3500 دولار سنة 2014؛ إنتقال الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 9000دج سنة 2001 إلى 1500دج سنة 2005 ليصل إلى 18000 دج بداية من سنة 2012؛ تحسن الوضع في مجال الأمراض المعدية بين الأوساط الشعبية بفضل البرامج الوقائية وتحسن المياه الصالحة للشرب. وبالرغم من التحسن الملحوظ في مجال مكافحة الفقر في الجزائر(أنظر الجدول رقم 4 في الملحق)، إلا أنه ينبغي على الحكومة مضاعفة الجهد لا سيما في مجال دعم السلع الغذائية

Summarized by © lakhasly.com

الضرورية وتبني إستراتيجية واضحة في مكافحة الفقر وإسناد مهمة مكافحة الفقر لوزارة التضامن الوطني. وللتقليل من حدة الفقر يجب مراعاة الاعتبارات التالية: تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في المساهمة في القضاء على الفقر؛ تدخل الدولة في حماية المجتمع من الانعكاسات الاجتماعية التي تواكب عملية الإصلاح الاقتصادي؛ تبني سياسة إجتماعية سليمة وواضحة إتجاه الفقراء؛ مراعاة السياسة الاجتماعية عند إعتماد البرامج الاقتصادية؛ تعزيز النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة فرص العمل. رابعا: التلوث البيئي: رغم إدراك الحكومة بأهمية المحافظة على البيئة إلا أن تفاقم حدة التلوث البيئي هو الغالب نتيجة إهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية السابقة، إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات؛ قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة نتيجة امتلاك الجزائر لثروة نفطية وغاز طبيعي هام؛ ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات؛ ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف؛ سوء استغلال موارد الطاقة والتأخر في تبني مشاريع الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية؛ النمو الديموغرافي وسوء التهيئة العمرانية المنجزة. ولمواجهة كل ما سبق أصدرت الحكومة الجزائرية العديد من التشريعات المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بدءا من القانون 03/10 الصادر سنة 2003، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير الجبائية في قوانين المالية المتعاقبة والتي تهدف إلى إرساء ثقافة بيئية والاهتمام بنشر الوعي البيئي لدى فئات المجتمع وكذا تكثيف الرقابة على الأنشطة الملوثة قصد حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة. ما يلاحظ على معدلات التضخم عبر مختلف برامج التنمية وخلال السنوات من 2001 إلى 2014 أنها متذبذبة، حيث عرف نوعا ما إرتفاعا خلال السنوات 2009 و2013 وهذا نتيجة الزيادات المعتبرة في الأجور ومراجعة القوانين الأساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية والعمومية. وللتقليل من معدلات التضخم والتحكم فيها ينبغي القيام بما يلي: التحكم في الأسعار المسببة للتضخم لاسيما أسعار مواد البناء والصناعة الغذائية وقطاع الصناعات المعدنية والاليكترونية؛ ترشيد النفقات واعتماد المعيار الاقتصادي في قبول أو رفض المشاريع؛ الاهتمام بالإنتاج المحلي وتشجيعه؛ التقليل من فاتورة الاستيراد، الشيء الذي يساعد على التقليل من التضخم المستورد. المطلب الثاني: آفاق التنمية في الجزائر للفترة من أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015-2019 يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية. ولإبراز الأهداف الطموحة والإستراتيجية لهذا البرنامج سيتم توضيح محتوى هذا البرنامج ومتطلبات تجسيده. الفرع الأول: محتوى برنامج التنمية رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية، حيث يهدف هذا المخطط إل تحقيق معدل نمو يقارب 7% مع آفاق سنة 2019. وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة القادمة بالاعتماد على احتياطي صرف يقدر بـ: 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الايرادات المقدرة بـ: 5600 مليار دينار. وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية الذي ستشرع الحكومة الجزائرية في تجسيده في الآتي: 16 الفرع الثاني: تطوير الاقتصاد الوطني وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الانفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة. أولا: ترقية وتحسين الخدمة العمومية: وذلك من خلال مواصلة جهود إنجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد. ثانيا: تحسين الحكامة وترقية الدمقراطية التشاركية: وفي هذا المجال يهدف برنامج التنمية القادم إلى تحسين ما يلي: ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع عل ترقية قنوات الحوار والاتصال؛ تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية؛ تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية؛ تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة؛ العمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير. الفرع الثالث: متطلبات تجسيد برنامج التنمية من أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي:17 أولا: عصرنة المنظومة المصرفية والمالية: في هذا المجال، تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي؛ تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتدعيم وتحديث النظام المعلوماتي للبنوك؛ تطوير إستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في معالجة العمليات البنكية وبالتالي تحسين الخدمة المقدمة للزبائن؛ تقليص آجال معالجة ملفات القروض والتمويل من خلال ضمان المزيد من اللامركزية في اتخاذ القرار. ثانيا: توسيع وعصرنة القطاع الصناعي: ومن أجل تحقيق ذلك يتطلب العمل والسهر على تحقيق مايلي: ترقية الانتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة؛ دعم نشاطات تثمين

Summarized by © lakhasly.com

الموارد الطبيعية، خصوصا نشاطات إنتاج الاسمنت والفوسفات وصناع الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها؛ تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة؛ إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل. ثالثا: تطوير النشاطات الفلاحية: لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة، توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار، وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب؛ الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من400 الف هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة؛ مضاعفة الانتاج من المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدراتها. رابعا: تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها من أجل تعزيز الانجازات المسجلة في هذا المجال، توسيع شبكة الطرق والطرق السيارة من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصةبالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم؛ تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط جديدية وعمليات إزدواجية لبعض الطرق وعصرنتها؛ تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب؛ مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدية؛ إنجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة ووهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.

Summarized by © lakhasly.com